

آثار المال السياسي على الديمقراطية ومساراته في دول الحراك العربي

د . طلال حامد خليل (*)

ملخص البحث

يعد موضوع المال السياسي من الموضوعات التي باتت تستأثر باهتمام العديد من الكتاب لما له من أهمية في الحياة السياسية المعاصرة ، وخاصة ما يتعلق بالنظام الديمقراطي وشفافية الانتخابات ، فضلا عن استخدام المال السياسي كوسيلة فاعلة في السياسة الخارجية بغية التأثير على الدول في المحافل الدولية وجعل سياساتها تسق مع سياسات الدول المانحة .

وبات المال يلعب دورا هاما في شراء الأصوات وتوجيه الناخبين لهذا الحزب أو تلك الشخصية ، فضلا عن الدر الذي يمارسه في التأثير على الدول الفقيرة في المحافل الدولية والتدخل في طبيعة أنظمتها السياسية، وأهداف كل دولة مانحة وصراع المال العربي وتأثيره في النتائج التي أفرزتها الثورات، إذ أصبح المال العربي في حلبة من الصراع مما أنتج حالة من عدم الاستقرار وإدامة العنف، وفي خاتمة البحث تم التوصل الى استنتاج يوضح طبيعة العلاقة بين المال والسياسة .

The Political Money Role In Democracy And Its Affect In Arab movement States

Is the subject of political money from the topics that are to occupy the attention of many of the book because of its importance in the political life of contemporary, especially with regard to the democratic system and the transparency of the elections, as well as the use of political money as an effective means in foreign policy with a view to influencing the countries in international forums and make policies mkt with the policies of donor countries

And Pat money plays an important role in buying votes and directing voters to the party or personal ones, as well as Durr, who practiced in the impact on poor countries in international forums and to intervene in the nature of their political systems, and the objectives of each donor country and the conflict of Arab money and influence in the results that emerged from the revolutions, as became money in the Arab arena of conflict, which has produced a state of instability and the perpetuation of violence, and in the finale search has been reached to the conclusion illustrates the nature of the relationship between money and politics

(*) كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نجد مساحة للانفكاك بين المال والسياسة ، فكل القضايا الدولية والإقليمية والمحلية باتت اليوم تتأثر بالمال ، إذ يمكن القول بان تغيير قواعد اللعبة للتوازنات الدولية كان المال عاملاً حاسماً فيها ، ودوره واضح بهذا القدر أو ذاك ، فكل دولة تعتمد الى استخدام المال في سياستها الخارجية ، ولها حساباتها واعتباراتها وأولوياتها تشرعنها لنفسها ، وهذه الاعتبارات تختلف من دولة لأخرى ومن نظام سياسي لآخر ، ولكن الخطورة تكمن في ذلك التسخير المربع والمتضارب للمال، ولعل الخطورة الأكبر عندما يكون المال مسخر لمخططات خارجية لا تصب في مصلحة المواطن بل تسهم في تعزيز الخارجي على المصلحة الوطنية والقومية ، كما تكمن الخطورة حين تتضارب رؤى الدول (صاحبة المال) في قضية ما ، فطرف يدعم توجه سياسي معين وآخر يدعم خصومه مما يدم حالة عدم الاستقرار وزعزعة الأمن وتحقق الخسارة بضياح المال على أهواء أصحاب السلطة، وتتعقد الحسابات المتعارضة لآفاق الحل ، مما ينتج عن كل ذلك ظهور علاقة بين زيادة التعقيد وزيادة الغموض للوصول الى الحل المناسب لهذه القضية .

أهمية البحث :

إن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على (المال السياسي) ودوائر عمله سواء في تمديد وتشويه الديمقراطية وشفافية الانتخابات التي تحولت الى عمليات شراء من خلال ما تفرزه التجارب الدولية في دائرته الداخلية ، أو استخدام المال السياسي لدعم نظام أو معارضيهِ وإدامة عدم الاستقرار في دائرته الخارجية، فضلا عن الدور الذي يلعبه المال السياسي العربي في دول (الربيع العربي) وكيف أن مليارات الدولارات بدلا من أن تذهب الى التنمية وتحقيق مستوى عيش أفضل لقطاعات واسعة من المجتمعات العربية ، تذهب الى تدمير الاقتصاد وإدامة عدم الاستقرار سياسيا واقتصاديا وامنيا، من خلال تسخيرها لعمل سياسي لم يجلب سوى عدم الاستقرار وإدامة العنف والتشظي المجتمعي .

فرضية البحث :

يحاول البحث إثبات فرضية مفادها ، أن المال السياسي بات يهدد الديمقراطية وشفافيتها والاتجاه الى تحكمه في نتائجها ، كما أن المال السياسي يعد من وسائل السياسية الخارجية

مما تقدم نستطيع تعريف المال السياسي بأنه كل منقول أو غير منقول يمكن استخدامه من قبل فرد أو جهة أو دولة للتأثير في موقف سياسي معين لصالح الطرف المانح سواء كان على الصعيد الداخلي وفق اللعبة الديمقراطية ، ام على الصعيد الخارجي للضغط السياسي أو إدارة العنف .

المطلب الثاني الديمقراطية ودور المال السياسي في الانتخابات

اهتم الفكر الإنساني في موضوعة المال والسياسة وعد من المواضيع التي شغلت عقول المفكرين السياسيين عند البواكير الأولى للفكر السياسي ، فالفساد والتدهور الأخلاقي هو الذي دفع بسقراط الى اعتزال الحياة السياسية والتفرغ للبحث عن الحقيقة والدعوة لإصلاح المجتمع الأثيني الذي كان غارقاً في الملذات المادية والصراعات من اجل التملك ، ومستسلماً لهيمنة طبقة من أصحاب المصالح التي تستأثر بالمال ، وتحتكر السلطة وتدفع الجميع نحو الأنانية وبعيداً عن الأخلاق والقيم الفاضلة (١) ، فكانت حادثة إعدامه بتهمة إفساد عقول الشباب والخروج على مبادئ المجتمع انطلاقة لتلميذه أفلاطون الذي كان منسجماً تمام الانسجام مع آراء أستاذه ، إذ عكف على البحث عن حقيقة خلاص أثينا من الحالة غير الصحية في الحياة السياسية وأسس لدولة مثالية في كتابه (الجمهورية) أكد فيها على ضرورة إبعاد القائمين على حراسة امن المدينة عن المال والتملك لأنه المفسدة الحقيقية وسبب ضعف الدولة وانحيارها وتمكين الجاهلين والمفسدين من تولي زمام الأمور ، إذ أن إبعاد المال والتملك عن الحراس وقيادة الدولة من قبل حكيم (فيلسوف) هو ما يؤسس إليه أفلاطون لقيام الدولة القوية العادلة (٢) .

إن صعود وهبوط الأمم كانت من أهم ما انشغل به عالم الاجتماع العربي ابن خلدون ، إذ حاول اكتشاف قانون نشأتها وأسباب انتعاشها ومسببات انحيارها ، وما هو الثابت والمتغير في هذه الحركة ، مكتشفاً أن العامل الرئيس في دوران الأمم راجع الى تواجد الغلبة الدائمة لأصحاب المال والسلطة ، وملازمة الفقر لأهل الفاقة ، إذ كان من الصعب وجود حكم عادل في ظل تأثير المال ، مما نتج عنه استخلاص ابن خلدون إن مفتاح السر يكمن في مفهوم الوازع الذي يوجه الطبيعة البشرية المجبولة على حب المال الوجهة الصحيحة ، وبما

يحمي الأمن والاستقرار ويعزز التعاون من ناحية ، واعتماد البشرية على العصبية التي تستمد أصولها من النسب والقرابة والإحساس بالجماعة والمصالح المشتركة من ناحية أخرى (١) إن هذه اللمحة التاريخية السريعة تقودنا الى الولوج في موضوعة البحث ، وتستدعينا الى استقراء ما كتبه جيمس .ك. بولوك صاحب الدراسة الرائدة حول ممارسات التمويل السياسي في النصف الأول من القرن العشرين ، إذ يؤكد ((إن العلاقة بين المال والسياسة تظل إحدى أكبر المشكلات للحكومات الديمقراطية ، بل إن الحياة السياسية الصحية لن تكون ممكنة طالما كان استخدام المال غير مقيد ، فالديمقراطية المتكونة من المال ستنتج نظاما سياسيا لا يمثل الشعب وان كان من اختارها عبر صناديق الاقتراع ، بل تمثل القلة من أصحاب المال الذين وجهوا الأصوات لهذا المرشح أو ذاك(١) ، وهذا ما استند إليه توماس فيرجسون في نظريته التي وضعها في عام ١٩٩٥ (الاستثمار في التنافس الحزبي Party Competition The Investment) ، موضحاً أن الشركات العملاقة الداعمة لأحد المرشحين باتت تمثل لها عملية الانتخابات نوعاً من الاستثمار الذي تسعى من ورائه الى ربح في حال فوزه ، مؤكداً أن النخب الثرية من رجال الأعمال والمال وليس الناخبين هم من يضطلعون بالدور القيادي في النظم السياسية المعاصرة (٢)

كما أن موريس دوفرجه في كتابه (علم اجتماع السياسة) يبين حقيقة الأثر الذي تتركه المؤسسات الخفية في صناعة القرار في منظمة أو حزب أو دولة ، إذ يقول ((إذا كان ينبغي عدم إهمال تحليل البنى الرسمية الظاهرة في الهيكليات (منظمات ، أحزاب ، دولة) كما يحاول بعض علماء الاجتماع ، فانه ينبغي دوماً تجاوزها بالبحث عن البنى الخفية الأعمق من حيث الدور الأقرب الى الحقيقة بصناعة القرار في تلك الهيكليات ، فان تحليلاً دقيقاً لعملية القرارات في إطار منظمة معينة توضح التأثير الفعلي لكل واحد من العناصر التسلسلية الرسمية في الحالة ، وإذا ضاعفنا الاستقصاء في الدراسة لذات المنظمة سنتوصل الى صورة دقيقة بما فيه الكفاية للبنى الخفية الحقيقية لصناعة القرار(٣)

إن القضية الأساسية التي أشار إليها دوفرجه هي تحديد عناصر صناعة القرار فيما وراء البنى الرسمية ، فالبنى الخفية هي تلك التي تسهم من خلال أموالها في التأثير لتصب القرارات في

مصلحتها ، كما أن البنى الخفية التي يشير إليها هي البنى التقنية في المجتمعات الصناعية المتقدمة كالشركات والمصارف المالية والمؤسسات التقنية الضخمة .
إذا كان ما تقدم يوضح استخدام المال السياسي الداخلي في العملية الديمقراطية فهناك العديد من الدول التي تتلقى أحزابها ومؤسساتها السياسية الدعم المالي الخارجي ، والجدول التالي يوضح الدول الأوروبية التي تمنع وتلك التي تبيح استخدام المال السياسي الخارجي :

مشروعية التمويل السياسي في بعض الدول الأوروبية

ت	الدولة	تمنع	تبيح	ت	الدولة	تمنع	تبيح
١	ألبانيا	*		١٥	ألمانيا		*
٢	أرمينيا	*		١٦	اليونان		*
٣	النمسا		*	١٧	المجر	*	
٤	بلجيكا		*	١٨	إيطاليا	*	
٥	البوسنة والهرسك	*		١٩	بريطانيا		*
٦	بلغاريا	*		٢٠	هولندا	*	
٧	كرواتيا	*		٢١	النرويج	*	
٨	تركيا	*		٢٢	بولندا	*	
٩	التشيك		*	٢٣	البرتغال	*	
١٠	الدنمارك		*	٢٤	رومانيا	*	
١١	إستونيا	*		٢٥	روسيا الاتحادية	*	
١٢	فنلندا		*	٢٦	السويد	*	
١٣	فرنسا	*		٢٧	سلوفاكيا	*	
١٤	جورجيا	*		٢٨	إسبانيا	*	

Source: European Commission For Democracy Through Law –Opinion On the prohibitions to political parties foreign sources : Venice commission 2006:P6

إن التمويل الخارجي للأحزاب سيؤثر على سيادة الدولة فيما يتعلق بصناعة القرار سواء كان داخلياً أم خارجياً .

المطلب الثالث: اثر المال السياسي في الدائرة الخارجية

تحكم العلاقات الدولية المعاصرة مجموعة من المبادئ المتوافق عليها عالمياً سواءً عبر اتفاقيات ثنائية أو جماعية أو أعراف دولية ، وتمثل هذه المبادئ أطراً عامة للسياسة الخارجية للعديد من بلدان العالم بعد أن تبنت مثل هذه المبادئ ، ولكن منذ العام ١٩٩١

وسقوط الاتحاد السوفييتي، وبروز النظام الدولي الجديد الذي تهيمن على تفاعلاته الولايات المتحدة الأمريكية، أثير جدل واسع بشأن جدوى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بسبب تزايد ترابط العالم من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية والتي تطورت لما وصلت عليه الآن من شبكات التواصل الاجتماعي، وتزايد أدوار مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الدولية، فضلاً عن قوة التنظيم الدولي والمقصود به المنظمات الإقليمية والدولية التي صارت تتدخل في شؤون الدول لتحقيق أهداف معينة بات من الصعوبة بمكان الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما جعل هذا المبدأ موضع تشكيك ومحل اختبار لمصداقيته.

إن تغير أنماط التفاعل في النظام الدولي الذي يتضح في تراجع المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية (تراجع ميزانية الدفاع في معظم دول العالم) وتصاعد دور رأس المال على حساب التجارة السلعية وتزايد دور المعرفة بصفتها سلطة رئيسية، وتصاعد نسبة التكنوقراط في هيئات اتخاذ القرار بإسناد أصحاب الثروة، واحتلال القطاع الخاص موقعا بديلا للقطاع العام في نسبة هامة من اقتصاديات العالم، وبروز أزمات إنسانية كالأزمات، والمجاعة والتلوث، والأزمات السياسية الناتجة عن المطالبة بالإصلاح والتغيير وتنامي الديمقراطية كل ذلك أسهم وبدرجات متفاوتة الى استخدام المال السياسي في التأثير، إذ بات واحد من أهم وسائل السياسة الخارجية للعديد من الدول الغنية^(٤)

إن ما تقدم لا ينفي انه في مرحلة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين العالمين الغربي والشيوعي، لم يدفع التنافس على التأثير على أوضاع الدول غير المنحازة من أولويات المعسكرين، فاستخدمت المعونات بوصفها الوسيلة الأكثر فاعلية لاستمالة هذه الدول لمصلحة احد الطرفين ولخلق المناخ السياسي والنفسي لتقريب هذه الدولة أو تلك ليكون أكثر تجاوبا مع مركز كل منهما، كذلك استعملت وسيلة المعونات كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات، وكان التهديد بقطع المعونة أو تخفيضها عامل إكراه على تغيير نزعات سياسية معينة، كما انه وفي ظروف أخرى كانت هذه المعونات تقدم بشروط معينة لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة المانحة، ومن ذلك مثال، إن القروض التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكي تشترط ضرورة استخدامها في تمويل مشتريات الدول المتلقية لهذه

القروض من السوق الأمريكية حصرا ، أي أن البنك هو الذي يحدد وجهة إنفاق القرض الممنوح^(١٥)

كما إن استخدام المساعدات لدعم النظام السياسي في الدول الموالية لهذه الكتلة أو تلك كان من أولويات عملها ، فقد تبنت النخبة الأمريكية الموسومة بالليبرالية مذهب الاحتواء في سعيها لإيقاف توسع الحركات الثورية الشيوعية لاسيما من خلال دعم الحكومات التي تعلن عن محاربة الشيوعية مما أدى إلى دعم أنظمة متسلطة واستبدادية في العالم الثالث ، أو استخدام المال لدعم المعارضة في الدول وتقويض الأنظمة السياسية سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية هو ما جرت عليه سياسة الكتلتين المتصارعتين ، وهناك من يعد فشل وانحيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الشيوعية يعود الى عدم القدرة على مجارات الوضع الاقتصادي الصاعد في الكتلة الرأسمالية التي باتت تدعم القوى الليبرالية في الكتلة الاشتراكية وتقوي مكانتها^(١٦)

— فعلى سبيل المثال — عندما شرعت ألمانيا الغربية بالوحدة مع الجزء الشرقي ، فإنها قامت بتشجيع موجات الهجرة إليها من خلال تقديم المساعدات والأموال للمهاجرين الشرقيين في الوقت الذي قطعت مساعداًها للجزء الشرقي ، مما أدى الى شلل المصانع وتشتت الجيش وخلو المستشفيات من الأطباء ، فقد عمل المال الألماني دورا بالغ الأهمية في الوحدة ، إذ وافقت حكومة ألمانيا الغربية على منح هنغاريا قرضا بلغت قيمته (٥٠٠ مليون دولار) بعد موافقة الأخيرة على فتح حدودها للألمان الشرقيين كي يهاجروا نحو الغرب ، وكانت أكثر كرما مع بولندا بفعل التغييرات السياسية في أوروبا الشرقية عندما منحتها ضمانات ائتمانية للتصدير بلغت حوالي (١,٦ مليار دولار) وأعفتها من ديون بلغت (٤٠٠ مليون دولار) ووافقت على تسديد ديون أخرى بلغت حوالي (٣٠٠ مليون دولار) بالعملة البولندية (زولوتي) بدلا من العملة الصعبة كل ذلك لتطمين هنغاريا وبولندا من مخاوفهما من الوحدة الألمانية ،^(١٧) وهذا ما ركز عليه هلموت كول في تعامله مع كل المعارضين للوحدة ، فله قول مشهور في عمله لإتمام الوحدة (هنا سيبدأ عمل مالنا السياسي ، حتى إذا لم يذهب المارك الى لاينز فان سكان لاينز سيأتون للمارك ، إذ ينبغي أن تحصى أحيانا القواعد القانونية الملزمة أمام فرائض السياسة)^(١٨)

وينعكس ما تقدم على الاستمرار في استخدام المال في عالم اليوم فالعديد من الدول أصبحت توظف المال السياسي في شكل قروض ومساعدات وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها وكذلك تمويل العديد من الأنظمة والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبعض الشخصيات السياسية والاجتماعية والقبلية في الدول المستهدفة لتحقيق أهدافها ومصالحها .

إن ما تقدم من استعراضنا للدور الذي يلعبه المال السياسي في اليابان ، فانه لا يقف عند حدود الدائرة الداخلية له ، إذ أن احتلاله الموقع المركزي في تجارة السلع داخل مجال المحيط الهادي ، فإنه يحتل كذلك الموقع المركزي بالنسبة لحركة المال العالمية التي تسمح بتراكم الأرباح ، فأكبر عشرة مصارف في العالم في الوقت الراهن بنوك يابانية ، إذ أن نظام القرار الياباني وذلك التحالف الخفي بين رجال الأعمال وكبار الموظفين ، يتطلب مستوى عالي من الأوراق المالية والنقد من اجل قدرة شرائية ضخمة تستهدف بصورة رئيسة المؤسسات الأمريكية^(١) لقد باتت اليابان أكبر مصدر للتأثير على الولايات المتحدة من خلال اعتماد الأخيرة على التمويلات اليابانية لتمويل عجز الميزانية الفيدرالية ، ففي معرض رد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عما سيقوله عن كون اليابانيين يشتركون ويملكون الكثير جدا من اقتصاد الولايات المتحدة ، قال (لا تقلقوا بشأن الملكية الأجنبية لدرجة إنكم تقوضون أسواق السندات المالية في هذا البلد ، فلدينا عجز رهيب ، ورأس المال الأجنبي ينظم لرأس المال المحلي في تمويل ذلك العجز)^(٢) إن الأموال اليابانية استطاعت أن تستعين بأصدقائها الأمريكيين لاعتراض العديد من القرارات التي حاولت إعاقة الشركات اليابانية للعمل في أمريكا، فقد قوض الكونغرس قرارا ضد شركة توشيبا اليابانية ، بمجرد تحديد الأخيرة بعدم توريدها أشباه الموصلات التي تعتمد عليها العديد من المؤسسات الأمريكية ، كما أن اليابان باتت تعتمد على الموظفين الأمريكيين الذين أحيلوا على التقاعد من خلال تعيينهم كوكلاء لمصالحها مقابل رواتب عالية للاستفادة من مراكزهم السابقة وصدقاتهم بالموظفين الحكوميين لتقويض كل ما يضر بمصالحها^(٣)

إن المال السياسي بات من الوسائل المهمة في السياسة الخارجية للدول الغنية لتنفيذ مصالحها وكوسيلة ضغط سياسي ، فإذا كان المال السياسي يشتري أصوات الناخبين في الدائرة

الداخلية، فان المال السياسي يشتري الأصوات في المحافل الدولية من خلال الترغيب والترهيب، وخاصة في المنظمات الإقليمية والدولية ، ومؤسسات المال الدولية التي هي الأخرى لا تعطي قروضها إلا ضمن شروط تضمن من خلالها القدرة على التسديد من قبل الدول المستلمة .

المبحث الثاني

المال السياسي العربي ودوره في دول الحراك العربي

إذا كان المال السياسي في الدول التي سبق أن عرضنا بعضاً من تجاربها يهدف لتنفيذ وصيانة مصالحها ، فان الغريب في المال السياسي العربي بان له ميزة مضافة ، تتلخص في قيام الدول الغنية بصرف الأموال في الدائرة الخارجية لها سواء على دول عربية ام أجنبية واستغلال أموالها في شراء ودعم وتمويل شخصيات وأنظمة ومنظمات سياسية واجتماعية لتحقيق أهداف تخدم وتحقق مصالح دول كبرى تابعة لها وضاغطة عليها ، ومنها ما يتعلق بحب ورغبة بعض هذه الدول في تحقيق ريادة عربية أو إقليمية ، أو تصفية حسابات خاصة مع أشقائها من الدول العربية والإقليمية ، أو الخوف من قوى سياسية معينة يمكن أن تؤثر على هذه الدول في حالة وصولها الى السلطة في بلدانها ، بل وصل الأمر إلى استخدام المال السياسي من قبل بعض الدول والأنظمة العربية والإقليمية في تغذية وتمويل جماعات وحركات ومنظمات ووسائل إعلام لإثارة الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار نتيجة لخلافات ومواقف شخصية بين القيادات السياسية في البلدين .

المطلب الأول: مكانة المال السياسي في الحركات

إن الحديث عن مدى تلقائية موجة الأحداث التي عصفت عصفاً مبالغاً بالمنظومات السلطوية القائمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وما يجري من حراك في سوريا والبحرين مع ما تلاها من زلزال ، يستوجب الإشارة الى ملحظ متعلق بمنهج تناول كما تبوح به طبيعة العنوان ، فإننا في البحث عن تفسير للسلوك السياسي مداره معرفة الدوافع والغاية المنشودة ، لبيان حقيقة من وراء ذلك هي البت الحاسم في طريقي الاحتمال بين تلقائية الحدث بحكم الفاعل الذاتي ، ام الانجرار لذات الحدث بمقتضى دوافع صنعها فاعل خارجي بمال سياسي

حرك الشعوب لتقوم بالحراك ، ومطلوب في كلا الحالتين الكشف عن علاقة سببية نستتبط بالاستدلال للعبور للبرهان من العلة الى المعلول ، وهنا ساد رأيان :-

الأول : يستبعد من قاموس تلك الحركات تعبير (مخططات خارجية ، ومؤامرات المال السياسي) ، معللا بأنه لا ينبغي لفكر يروم الموضوعية أن يركب موجة التفسير التأمري للتاريخ ، أو تفسير التاريخ بفرضية المؤامرة ، لأنه بذلك يختزل عوامل التطور التاريخي وهي عديدة في عامل وحيد أوحد^(٢٢)، ولأن شعوب تلك البلدان عانت جراء الممارسات الاستبدادية لتلك الأنظمة طيلة عقود من الزمان ، فكان من البديهي أن تثور تلك الشعوب، بل أن ثوراتها جاءت متأخرة سنوات عدة حسبما يرى أصحاب هذا الاتجاه ، لذلك فهم يميلون للاقتناع بان الثورات العربية كانت نتاجا لحراك مجتمعي تلقائي صادف درجة من الوعي والغضب اللازمين لإشعال حراك سياسي، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه بان الغرب الذي تشير إليه أصابع الاتهام بمد الحراك السياسي بماله وخططه السياسية قد واصل طريقته البراغمية لاستيعاب الطغاة ، فضلا عن إن المال السياسي ومخططات الأجنبي لا يستطيع أن يطلق ثورة مهما أوتي من قوة وتخطيط ، فقد يستطيع التخطيط لانقلاب عسكري ، ولكن ليس لحركات شعبية ، فما لم تكن هناك أسباب للحراك وشعب ضاق به الحال وارتفع منسوب غضبه منسوب خوفه ، لا يمكن أن يحدث الحراك ، لذلك لا يمكن الحديث عن مؤامرة سياسية لأنه زعم ليس له دليل حتى لو وجدنا ورقة في (واشنطن) ومشروعاً في (الدوحة) وتجمعا في (الرياض)^(٢٣)

الثاني : يرى أن قراءة الحركات العربية في خواتيمها أي نتائجها التي أفضت إليها واستقرت عليها ، فانه ستلح على وعينا وتحليلنا - حسب ادعاء أصحاب هذا الرأي - فرضية المؤامرة ، فما أفرزته هذه الثورات من عدم استقرار وفوضى أمنية عارمة وتعطيل للمصالح والتراجع في الأداء الاقتصادي وانقسام مجتمعي لم يستطع لحد الآن أن يللم مكوناته وغياب السلطة بمفهومها القانوني (أي قدرتها على فرض القانون) وعدم تمتعها بالشرعية في أوساط جماهيرية واسعة في معظم دول الثورات ٠٠ وغير ذلك ، كل هذه الأمور توحى الى أن هناك أيادي خارجية تدعم الأطراف المتنازعة بما لها السياسي من اجل تعزيز مكانته على حساب الأخر ، ويستند أصحاب هذا الرأي أيضا الى أن عمليات التحشيد الجماهيري وخاصة في صفوف

الشباب الفائر كانت تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية ، ولا يستطيع احد أن يجزم بان الموجه لهذا الطرف أو ذلك لم يكن طرفا خارجيا (٢٤) ، إن مجريات الأحداث في دول الحراك العربي ، وما أفرزته من نتائج من خلال توليدها لازمات باتت تستفحل يوما بعد يوم ، وانقسام شعوب تلك الدول بين مؤيد ومعارض ، تؤكد إن هذه الثورات إذا ما كانت عفوية في بداياتها فإنها سرعان ما تحولت الى ساحات لتصفية صراعات دولية بشكل عام ، وعربية بشكل خاص ، إذ اخذ المال السياسي العربي يدعم هذا الطرف ضد ذلك حتى باتت صراعاً بين الدول وخاصة الخليجية .

المطلب الثاني: صراع المال العربي في دول الحراك

لا يمكن لتحليل سياسي ومتابع للإحداث الجارية اليوم في معظم دول الحراك العربي أن يغيب في تحليله ما يلعبه المال السياسي العربي من آثار وتداعيات أدت الى فوضى وولدت أزمات باتت تهدد الأمن والاستقرار الذي كانت تنشده الدول من ثوراتها ، كما لا يمكن إغفال ما يلعبه المال السياسي الخليجي وخاصة (القطري - السعودي) في الصراع السياسي الدائر ، والذي تحول الى صدامات يذهب ضحيتها العشرات من شعوب الدول . إن الخطورة تكمن في ذلك التسخير المريع والمتضارب للمال العربي ، ولعل الخطورة الأكبر عندما يكون المال العربي مسخراً لمخططات خارجية لا تصب في مصلحة المواطن العربي بل تسهم في تعزيز الخارجي على المصلحة العربية ، كما تكمن الخطورة حين تتضارب رؤى الدول العربية (صاحبة المال) في قضية داخلية عربية فطرف يدعم توجهاً سياسياً معين وآخر يدعم خصومه مما يديم حالة عدم الاستقرار وزعزعة الأمن ، وتتحقق الخسارة بضياح المال على أهواء أصحاب السلطة ، وتتعدد الحسابات المتعارضة لآفاق الحل ، مما ينتج عن كل ذلك ظهور علاقة بين زيادة التعقيد وزيادة الغموض للوصول الى الحل المناسب لهذه القضية .

إن أحداث الحراك العربي التي وقعت أشعلت التنافس بين المملكة العربية السعودية وقطر في السيطرة على الشرق الأوسط ، فكل منهما يسعى إلى بسط نفوذه على الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد انتهاء الديكتاتوريات من شمال أفريقيا ، الأمر الذي سمح بظهور قوي للتيارات الدينية ، إذ أمعن الدولتان النفطيتان في بحثهما عن كيفية التأثير على التغيرات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشروطهما الخاصة ، بهدف تحسين مصالحهما

الجيوسياسية ، وضمان أن شعوبهما لن تنتفض ضدهما ، وعلى الرغم من أن البلدين بعيدان من أن يكونا معقلا للديمقراطية ، إلا أن قطر أثبتت سهولة أكثر في التعامل مع الصعود الديمقراطي للحركات الإسلامية حولها من السعودية ، وكانت النتيجة أن التنافس الذي وجد بينهما أسهم في تقويض دور السعودية التاريخي بأن تكون حصن الإسلام المحافظ في الشرق الأوسط ، فضلا عن كونها القوة الجامعة لمجلس التعاون الخليجي.^(٢٥)

لقد مارست قطر عبر سياستها الخارجية ازدواجية ميزتها حيال القضايا العربية، فهي من جهة تستخدم ما يعرف بـ (القوة الناعمة)^(٢٦) من خلال قناة الجزيرة ، إذ تمثل إحدى أهم- إن لم تكن أهم- أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لقطر في تعزيز مكانتها إقليميا ودوليا ، واستخدام المال والرشوة والتهديد من جهة أخرى .

ومع استمرار رسم علامات استفهام كبرى حول خلفية وأبعاد دور هذه الدولة ، إلا أن ما فاجأ الجميع مؤخرا هو الانقلاب المفاجئ في الأدوار والانتقال من موقع التوازن في صياغة الموقف والعلاقات مع الدول العربية ومع إسرائيل في آن معا ، مع ملاحظة حيز من الخصومة إن لم نقل العداء للمملكة العربية السعودية ، إذ استندت قطر لتمرير سياساتها وتأثيرها على احتياطات الغاز واحتياطها المالي، بالإضافة إلى الحماية الأميركية ، إذ تشكل قطر النافذة الأمريكية المباشرة على العالم العربي والإسلامي بشكل لا تستطيع السعودية القيام به حتى لو أرادت، فعوامل النزاع السعودي - القطري ظهرت بالعديد من الملفات الحيوية قبل اندلاع الثورات العربية في عام ٢٠١١ ، إذ استخدمت قطر أموالها في منافسة الكثير من القوى الإقليمية ، مثل ملف الحوثيين في اليمن عندما رعت عملية وقف القتال وإبرام اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٩ وهو ما عد تهديدا للدور السعودي ، كما استخدمت قطر أموالها في ملف جنوب السودان لوقف القتال ، فضلا عن دورها في الوصول الى المصالحة الفلسطينية عام ٢٠١٢ وكل هذه الملفات ما كان يمكن لقطر أن تصل إليها بدون المال الذي أنفقته ، مما يعني أن المال القطري قبل الحراك العربي استخدم لتحقيق غرضين :-

- ١- إيجاد حل للكثير من الأزمات الإقليمية في الوطن العربي .
- ٢- منافسة ادوار القوى الإقليمية مثل مصر والسعودية وسوريا وايران في الملفات التي كانت حكرا عليهم .

ولبحث أسس الصدام المالي السعودي - القطري في دول الحراك العربي لا بد من تفكيك مكاني لمعرفة دور الدولتين وعوامل صدامهما في كل دولة على حدة وكالاتي :-

١- سوريا : تعد سوريا بما يجري بها من أحداث دموية فاقت كل الدول الأخرى ، من أكثر الساحات التي يتلاعب المال السياسي القطري - السعودية في دفة الصراع وحساب التوازن في بعض الأحيان ، والغلبة لهذا الطرف أو ذاك أحيانا أكثر ، كان الاتفاق بين الدولتين قطر والسعودية على الملف السوري بتأييد الثورة ، لكن يبدو أن الخلافات بين المعارضين السوريين أخرجت الى العلن التناقض والخلاف القطري السعودي فقد أمسى واضحا أن هناك حلفين الأول قطري - تركي والحلف الثاني سعودي مدعوم أميركا ، فهناك تنافس شديد بين محورين لا يختزلان المعارضة ، لكنهما أساسيان لجهة تقاسم الدعم المادي والعسكري لها: قطري - تركي يدعم تيار الإخوان المسلمين وسعودي يتناغم مع الولايات المتحدة ، إن هذا الخلاف يترك أثره على تركيبة المعارضة السياسية وولاءات المجموعات العسكرية المختلفة، والدليل ذلك النقاش الحاد الذي جرى في اجتماع الائتلاف المعارض في اسطنبول ، بين مؤيدي تشكيل حكومة مؤقتة وداعين الى استبدالها بسلطة تنفيذية تتولى إدارة المناطق المسيطر عليها من قبل المسلحين ، والنعوت التي أعقبت انتخاب غسان هيتو رئيساً (للحكومة المؤقتة) والتي وصفته بمرشح قطر وتجميد البعض عضويتهم على الأثر ، إن الخلاف لم يكن بالضرورة على شخص هيتو - إذ لا يعرف الرجل كثيراً في سوريا أو خارجها - بقدر ما كان خلافاً على مبدأ تشكيل حكومة من عدمه ، فالمحور الأميركي - السعودي كان على الأرجح يفضل التريث في تشكيل الحكومة المؤقتة ، فيما كان يستعجل المحور القطري - التركي تشكيلها . وقاد عاملان لنفاد صبر السعودية والولايات المتحدة إزاء الدور القطري في سوريا :- الأول:

في ميدان القتال والثاني : بين المعارضين السياسيين في المنفى^(٢٧).

إذ قال قائد للمعارضة إن الفشل في ميادين القتال يرجع لتفضيل قادتها استغلال قوتهم لتحقيق الثراء لا محاربة الأسد وهو اتهام شائع بين فصائل المعارضة بسبب المال الذي يتلقونه من هذا الطرف أو ذاك ، وعلى صعيد الصراعات الدبلوماسية استشاط غضب الدول الغربية حين اختارت المعارضة غسان هيتو رئيساً للوزراء في المنفى ، وعده دبلوماسيون غربيون مرشحاً إسلامياً مدعوماً من قطر كما أن رفض هيتو المحادثات مع حكومة الأسد عد عقبة

أمام مفاوضات السلام ، وترى السعودية وقوى غربية -تسهر بالقلق من أن يقود سقوط الأسد لوجود دولة إسلامية معادية (إن خطأ قطر هو التحمس لتحقيق نصر في الحرب مثلما ساعدت المعارضة الليبية في ٢٠١١ دون استقراء ما قد يحدث في المستقبل ،فقد حاولت قطر أن تمنح نفسها دورا ولكن بشكل يفتقر للحكمة ولم تكن لديها خطة واضحة أو رؤية لما سيحدث فيما بعد)^(٢٨)

وخلاصة القول في الساحة السورية هو استعادة المال السعودي وإحرازه تقدما في ميادين عدة أهمها :-

أ- تطابق الرؤى السياسية السعودية - الغربية في دعم المعارضة وعدم تمكين الإسلاميين من الوصول الى السلطة ، لان وصولهم يشعل العنف في السعودية والمناطق المجاورة ، مما أدى الى تنصيب احمد الجريا المقرب من السعودية على قيادة الائتلاف المعارض .

ب- سعي السعودية الى تقديم كل الدعم المالي والعسكري الى المعارضة السورية بغية إحراز تقدم على الأرض يمكن من تقوية موقف المعارضة التفاوضي في حال انعقاد مؤتمر جنيف .

ج- قبول قطر أن يضم الائتلاف الوطني السوري كتلة ليبرالية تدعمها السعودية ، والذي عد تنازلا قطريا للسعودية.

د- ما افرضه مؤتمر أصدقاء سوريا في اسطنبول والذي أكد أن الخلافات بين فصائل المعارضة السورية كانت إلى حد بعيد صراعا بين الدولتين الخليجتين لوسط نفوذهما وكانت الغلبة للسعودية في نهاية المطاف.

ومن المتوقع أن تستمر المساعدات القطرية. ولكن تلاشى الفصل بين دائرة النفوذ القطري عند الحدود الشمالية مع تركيا ودائرة النفوذ السعودية في منطقة الحدود الجنوبية المتاخمة للأردن ، فالدولتان تعملان لذات الهدف وضمن مناطق نفوذهما في سوريا . ولكن تبقى السعودية وقطر حليفين وثيقين في أكثر من جانب إذ تسلمح الولايات المتحدة الدولتين وتجمعهما مصلحة مشتركة في تحجيم نفوذ إيران غير العربية . إن الصراع السعودي - القطري لا ينحصر بالمرحلة الحالية، بل يتعلق أيضا بمن سيحكم سوريا بعد الرئيس السوري بشار الأسد، وفق

مخططاتهم، "الإخوان المسلمون" كما في تونس ومصر، أم سواهم؟ ومن سيؤثر أكثر في خيارات سياساتها الخارجية؟ ومن يشارك في إعادة أعمارها ومن يحظى بالاستثمارات الأهم فيها.

٢- مصر: ما إن بدأت ثورة ٢٥ يوليو في مصر تؤتي أكلها حتى سارعت قطر الى تقديم الدعم المالي لجماعة الإخوان المسلمين وتمكينهم من كسب الانتخابات الرئاسية، ولكن ولأخطاء وقعت فيها جماعة الإخوان - والذي لا يعد من محاور هذا البحث - انتفض الشعب المصري بالتحالف مع الجيش، وتم إسقاط حكم "الإخوان"، وبالتالي سقط الدور القطري في مصر، فسارعت السعودية إلى حشد الدعم المالي السعودي والإماراتي والكويتي لدعم الثورة الثانية وسد الفراغ القطري، ومنع ابتزازها للثورة الثانية^(٢٩) وقال الكاتب والمحلل السياسي مارك لينش في مقالة له في مجلة (فورن بوليسي) الأمريكية (إن كثيرا من المصريين مختلفون حول ما إذا كانت الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي ثورة أم انقلاباً، ولكن الملوك المعادين للثورة في الخليج لا تساورهم مثل هذه الشكوك، ففي غضون أيام من سقوط مرسي، تعهدت ثلاث دول خليجية بدعم الانقلابيين في مصر بـ ١٢ مليار دولار. ومن الواضح تماما ما يتوقعه الملوك الخليجيون المعادون للثورة من كرمهم، إنها ليست ديمقراطية، ورأى الكاتب أن دول الخليج المحافظة ترغب في شراء (مباركين جدد) (نسبة للرئيس المخلوع حسني مبارك) ووضع حد نهائي للثورة العربية^(٣٠) ويكشف في ذات المقال إن ١٢ مليار دولار من الدعم جاءت من ثلاثة أعضاء من محور المحافظين في مجلس التعاون الخليجي، تعهدت المملكة العربية السعودية، بمبلغ ٥ مليارات دولار، وتعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بـ ٣ مليارات دولار، والكويت وعدت بتقديم ٤ مليارات دولار^(٣١).

وذلك الضخ المالي الهائل يأتي تنويجا لسنوات من الدعم السياسي والإعلامي للقوى المناهضة للإسلاميين في مصر، فمال المال السعودي والإماراتي والكويتي، ظهر فجأة - بعد إزاحة حكم مرسي وجماعته - لدعم الاقتصاد المصري المنهار. فضلا عن تقديم الدعم الإعلامي عبر العربية لشرح أبعاد خطورة استمرار حكم الإخوان لمصر، وبالطرف المقابل كانت الجزيرة القطرية التي دأبت على تسمية التحالف الشعبي المصري مع القوات المسلحة بأنه انقلاب على الشرعية الديمقراطية التي أتت بالإخوان، حتى بات الصراع الإعلامي بين القناتين وفتح

منابرهما للجهة المدعومة سعوديا على منابر العربية ، وللجهة المدعومة قطريا على الجزيرة خير معبر عن ما وصلت إليه التقاطعات في مصر بين الدولتين الخليجيتين (٢٢)

١- يظهر الصراع السعودي - القطري بالقوة في ساحات اليمن ، وبإسناد اللاعب الأساسي الحالي الولايات المتحدة وسفيرها في اليمن من خلال قرارات الوصاية وفرض واقع جديد على المنطقة من خلال تواجد أمريكي في اليمن وهو ما يزعج الرياض بينما تقبل فيه الدوحة ، أي أن تقارب قطر مع الأمريكان في الشأن اليمني سيحقق لقطر التواحد الأكبر في اليمن ويبعد اللاعب السابق "السعودية" (إلى صفوف الاعتزال والابتعاد). من خلال المعطيات السابقة يتضح بشكل جلي أن الرئيس اليمني "هادي" هو رجل مرحلة لوصول فريق قطر إلى الحكم في اليمن وموافقة أمريكية على اللعبة . حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في المنطقة سابقاً على علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية مع العربية السعودية وتركت نوعاً من العمل السياسي في الإقليم والمهيمنة على المنطقة لحليفها "العربية السعودية" واعتبرت في أغلب الأحيان أن الصراعات في اليمن ومشاكلها التي تعدها محمية سعودية يأتي من الرياض وهي صاحبة القرار الأول في ذلك. وليس الأمر محصور على اليمن فقط بل كانت ولا زالت السعودية كما يرى محللون سياسيون "أنها تتعامل مع كل جيرانها خصوماً محتملين ، ولا تكاد تخرج من دورة شك مع جار لها حتى تبدأ دورة أخرى، كذا كان الأمر مع عمان، والإمارات وقطر والبحرين والكويت والعراق (٢٣)

لذلك فأن التحالفات الجديدة القطرية الأمريكية في اليمن قد تؤدي إلى محاصرة السعودية وتهديها، إذ تصبح القوات الأمريكية أقرب إلى أغنى حقول النفط في العالم وتأخذ الدور السعودي السابق في المنطقة وتخضع السعودية وكل دول المنطقة لشروط أمريكية جديدة

٢- وفي الدول الأخرى فان التنافس بين الدولتين يأخذ دوره ، فان التعاطي مع المسألة الليبية جعل الدوحة تتحول الى رأس حربة تتولى التسويق للتدخل العسكري الدولي في ليبيا وهي أول من اعترف بالمجلس الانتقالي هناك وأعلنت مشاركتها في الضربات الجوية

ضد مواقع كتائب القذافي ، وهي وراء اجتماع مجلس التعاون الخليجي الذي اتخذ موقفا
شكل غطاء للتدخل الغربي .

المطلب الثالث: أهداف المال العربي

إن المال العربي وتحديدًا الخليجي أسهم في إدامة الصراع في الدول العربية وبات
ينظر إليه بشئ من الريبة والشك - حتى وصل الأمر عند بعض المحللين - الى أن السعودية
وقطر تنفذان أجنداث غربية مرسومة في إطار ما بات يعرف بالشرق الأوسط الجديد ، وأتّهما
تتحركان وفق مخططات مرسومة من قبل دوائر استخباراتية غربية ، بات اليوم الأخوان
المسلمون والحركات السلفية والجهادية أدوات لتنفيذها، بأموال عربية تدفعها قطر والسعودية
ودول خليجية أخرى ، و أن هناك مخطط تتقاسم بموجبه دول الجماعات الاسلامية في المنطقة
التي جندت لتنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير، فالسعودية تدعم الحركات الجهادية
والسلفية، في حين تدعم قطر الأخوان المسلمون.^(٣٤)

ولكن السؤال الملح الذي يشغل الباحث هو ، ما هو الهدف من صرف هذه الأموال ضد
هذا الطرف أو ذاك ؟ ولماذا التدخل بالشؤون الداخلية وسرقة ثورات الشعوب ؟
أن الموضوعية العلمية التي يقتضيها البحث تجعل من غير الممكن أن نضع اللوم على
سلوكيات الدول المانحة للمال السياسي فقط ، فدول الحراك العربي وبفعل التجاذبات
السياسية والمتناقضات التي أفرزها الحراك ، بعد أن بات كل طرف يحاول تجيير نتائج الحراك
لصالحه وإقصاء الآخرين ، أدى الى حالة من الصراع الداخلي الذي وجد المال السياسي
فرص نفاذه من خلالها لدعم هذا الطرف أو ذاك وفق أجنداث يهدف من خلالها الى مصالح
ذاتية ،

وبالنسبة لقطر فأنها دولة ضعيفة جدا في حجمها وتشكيلها وبنائها القائم على حكم أميري
مطلق وهكذا نظام لا يمكن تسويقه في الغرب إلا اذا تحول الى احد وسائلها في تحقيق
إستراتيجيته الخارجية ، خصوصا بعد الأزمات المالية التي تضرب بالاقتصاد الرأسمالي ، هذا من
جانب ، ومحاوله قطر انتزاع موقع الريادة والقيادة الخليجية ومن ثم العربية من السعودية
لصالحها من جانب آخر ، فضلا عن جهود قطر على الجانب الاقتصادي التي سعت منذ
مدة لجذب الانتباه العالمي إلى مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل ، والمشروع الذي

كانت تخطط له لتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن لتطوير أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر، ويقدر حجمه احتياطيه بـ ٢٥ تريليون متر مكعب.

وشكك الكثيرون في قدرة دولة صغيرة، مثل قطر، على تنفيذ مثل هذه المشروعات الضخمة بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتنفيذه، والاتفاقات طويلة المدى المطلوب إبرامها مع الجهات المستهلكة، وهذا هو المهم بالنسبة لقطر، فإن العلاقة مع الغرب - إذا عرفنا أن شركة إنرون الأمريكية التي كانت من كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة هي التي خططت لتنفيذ المشروع القطري - ستكون بابا مهما للدعاية للدوحة، وبالتالي تجاوز المشروع أبعاده الاقتصادية، ودفع العلاقات بين قطر والغرب، وكمحفز لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية، ومنها اتفاق قطري-إسرائيلي لإقامة مزرعة حديثة تضم مصنعا لإنتاج الألبان والأجبان، اعتمادا على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر، والمشروع الأخير تحديدا له بعد مهم لقطر، حيث يقول سامي ريفيل في كتابه (قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية) إنه يأتي بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وأرباح المزارع القطرية، ولأسباب تتعلق بالكرامة الوطنية المرتبطة بالسعي لزيادة الإنتاج الوطني، من أجل منافسة منتجات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تغرق أرفف المتاجر القطرية).^(٣٠)

لقد عملت خزائن قطر المالية الممتلئة على تحويلها الى لاعب مهم في المنطقة وبما يتعدى إبعادها الجغرافية والديموغرافية. وهدفها اقتصادي سياسي من خلال الدعم المالي الذي تستخدمه لاسترضاء الغرب في إدامة مشروعاتها أعلاه إن لم يكن استثمارا فاستهلاكاً.

أما بالنسبة للسعودية فالمحافظة على موقع الريادة والقيادة الخليجية والعربية وخشيتها من انقلاب الحليف الأمريكي عليها، يعد أيضا من هواجس الخارجية السعودية، وهذا ما أدى الى تباين مواقفها، فالسعودية تقف الى جانب الإخوان في سوريا وتمدهم بكافة الوسائل لإسقاط نظام بشار الأسد، الذي كانوا والى عهد قريب يقيمون معه أطيب العلاقات، وساندت حكم الإخوان في مصر على خجل، وعندما أطيح بالإخوان سارعت الى الاعتراف بثورة ٣٠ يونيو مستصحبة معها دول الخليج الأخرى، وضخت الأموال الطائلة لإنعاش الخزينة المصرية الحاوية، ترى لماذا هذا التغير المفاجئ في مواقف المملكة تجاه إخوان

مصر؟ لا بد أن المملكة أدركت تمام الإدراك أن الإخوان إن أقاموا دولتهم في مصر فلن تقف الحدود السياسية في وجههم للانتشار في كافة الاتجاهات والسعودية هي الجارة الأقرب لهم وما تمثله من ثقل ديني في المنطقة والعالم ، وبالتالي فإن وضعها ضمن منظومة الإخوان سيسهل عليهم - الإخوان - قيادة العالم العربي ومن ورائه العالم الإسلامي ، ولا شك إن ذلك سيؤدي بالضرورة الى زوال حكم العائلة السعودية المالكة، من هنا نفهم انقلابهم على إخوان مصر ، ولكن الذي يخشى هو أن تقوم المملكة ومن ورائها دول الخليج الأخرى بإجهاض ثورة ٣٠ يونيو عن طريق دعم السلفيين لتزداد الأمور سوءا بمصر وتدخل في دوامة عنف لأجل تأخير امتداد سلسلة تغيير الأنظمة بالمنطقة ، إنها سياسة شد الحبال بين الطرفين وإن كانت اليد الطولى للمملكة لأنها تملك ثروات نفطية هائلة تستطيع بواسطتها تحجيم دور الإخوان .

إن المملكة العربية السعودية تستشعر خطر الثورات وتريد بكل ما أوتيت من مال إبعاد الخطر عنها فمصر في ظل الإخوان ستشكل المطرقة وسيكون السندان إيران وعلى السعودية أن تتحاشى بقاءها في المنتصف ، لذلك لم تتوان عن صرف المليارات من اجل تحاشي بقاء الأسد في سوريا أو استمرار حكم الإخوان في مصر خصوصا بعد توطيد العلاقة المصرية- الإيرانية اثر زيارة محمود احمدي نجاد الرئيس الإيراني السابق والتحالف الإيراني - السوري من اجل دعم بقاء الأسد .

الخاتمة

إن علاقة المال بالسياسة باتت علاقة مرضية أشبه بالسرطان الذي يستشري في المجتمعات من مشرق الأرض إلى مغربها. وبما أن وجود المال ووجود السياسة في واقع البشر بات من الحقائق التي لا يمكن إلغاؤها، فقد يكون من المستحيل الحصول على إجابات للأسئلة الكبرى التي تطرحها العلاقة بينهما في فضائهما المشترك.. ويصبح المطلوب البحث عن تلك الإجابات في فضاء آخر، المشكلة أن السياسة وأهلها خلقوا قناعة بين الناس باتت من المسلمات، وتؤكد بأن فضاء الأخلاق والمثل والمبادئ والقيم لا علاقة له بهذا الموضوع من قريب أو بعيد، وقد أدخلت العلاقة بين المال والسياسة البشرية في نفق مظلم تتكاثر فيه الأسئلة وتندر الإجابات، المفارقة أن الواقع الدولي بشكل عام، والعربي والإسلامي بشكل خاص يشهد وسيشهد تحدياً متزايداً يتعلق بمعادلة المال والسياسة.

- ١) محمد بن اسماعيل أبو عبدالله البخاري، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت، دار اليمامة ١٩٨٧ ص ٦٤
- ٢) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط١، بيروت، دار صادر، الجزء ١١ ص ٦٣٥
- ٣) احمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة، المكتبة العلمية ١٩٨٥ ص ٣٢٩
- ٤) علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق فهمي الحسيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ١٠٣
- ٥) محمد رواس، معجم لغة الفقهاء، ط٢، عمان دار الفوائس ٢٠٠٦ ص ١٧٤
- ٦) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي -مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت، دار الحدائق ١٩٨٩ ص ٣٥٨
- ٧) محمد علي محمد العمري، المال السياسي - دراسة فقهية مقارنة بالقانون الأردني مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٥١ يوليو ٢٠١٢، ص ٩١
- ٨) حسين حرب، الفكر اليوناني قبل أفلاطون، بيروت دار الفارابي ١٩٧٩ ص ٣١
- ٩) للمزيد ينظر: حنا خباز، جمهورية أفلاطون، بيروت، دار القلم ١٩٨٠
- ١٠) عبد الخالق عبدالله، حكاية السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٦ ص ١٧٤

11) (James Kerr Pollok .Money and Political Abroad. University Of Michigan press .1926 .P63

12) (Thomas Ferguson . Golden Rule -The investment Theory Of Party Competition and the Logic Of Money-Driven Political System . Chicago Press1995 :P42

- ١٣ (موريس دوفرجيه ، علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد ، ط٢ ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ٢٠٠١ ص ١٨٤)
- ١٤ (وليد عبدالحى ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، الجزائر ، مؤسسة الشروق للأعلام والنشر ١٩٩٤ ، ص ١٥٦)
- ١٥ (اسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية - المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٥ ص ٧١٣)
- ١٦ (بات شوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦)
- ١٧ (بيير لولوش ، ما بعد أعياذ الميلاد الطريقة المناسبة للخروج من يائنا ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٥٣)
- ١٨ (ميشال ألبير ، تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد ، ترجمة جورج سعد ، بيروت ، دار الحمراء ١٩٩٦ ص ٢١٦)
- ١٩ (جاك أنالي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧)
- ٢٠ (بات شوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢)
- ٢١ (للمزيد حول هذا الموضوع ينظر : بات شوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ - ١٠١ ، وينظر ملاحق الكتاب ذاته عن الوكلاء الأمريكيين للمصالح اليابانية المعينين للفترة من عام ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ص ٣٥٩)
- ٢٢ (عبدالاله بقرين وآخرون ، الى أين يذهب العرب ، بيروت ، مؤسسة الفكر العربي ٢٠١٢ ص ٢٢٣)
- ٢٣ (المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠)
- ٢٤ (في عام ٢٠١١ قامت النيابة العسكرية المصرية بالتحقيق في شبهة التمويل الأجنبي للعديد من منظمات المجتمع المدني ، منها المعهد المصري للديمقراطية وهو عبارة عن شركة مدنية تديرها الناشطة السياسية إسراء عبدالفتاح عضوة حركة ٦ ابريل (شباب الثورة) التي اعترفت بتلقي أموال أجنبية قدرت بنحو ٥٢٢ ألف دولار من جهات أوربية ومبلغ ٤٨،٩٠٠ ألف دولار من الصندوق الوطني للديمقراطية وهو مؤسسة أمريكية ، الى جانب ما أعلنته (آن بترسون) السفيرة الأمريكية في مصر أمام مجلس الشيوخ الأمريكي عن أن ٦٠٠ منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح وانه تم تخصيص ٦٥ مليون دولار للمساعدات المتعلقة بدعم الديمقراطية في مصر ، والغريب في الأمر أن مؤسسات المجتمع المدني احد عناصر الديمقراطية ، قد زادت بعد الثورة بشكل لافت للنظر ، إذ أن العمل المدني في مصر بدأ قبل قرن تقريبا من غير تقنين لعملها ، حتى صدور قانون رقم ٣٢ في سنة ١٩٦٤ الذي نظم عمل الجمعيات المدنية قبل تعديله عام ١٩٧٢ بالسماح للجمعيات الدينية بالعمل المدني وفي عام ٢٠٠٢ بلغ عدد الجمعيات المدنية ٣٤ ألف جمعية ، إلا انه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم تسجيل ثلاثة آلاف جمعية جديدة في أربعة أشهر فقط تنظم تحت بند المنظمات الحقوقية والسياسية : للمزيد ينظر :
- صفاء عزب ، حسابات سرية وأهداف سياسية ، مجلة المجلة السعودية ، العدد ١٥٧٣ حزيران ٢٠١٢ ص ٢٧ - ٢٩)
- ٢٥ (الإخوان والسلفيون أداة الصراع السعودي - القطري ، الانترنت www.rosaeveryday.com)
- ٢٦ (يقصد بالقوة الناعمة استخدام وسائل الجذب في العلاقات الدولية وخاصة الإعلامية من دون البحث في خيارات التهديد والرشوة في تنفيذ السياسة الخارجية : للمزيد ينظر :
- جوزيف سي . ناي ، القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الخارجية ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، العبيكان ٢٠١٢ ص ٢٥)
- ٢٧ (الصراع السعودي القطري في الميدان السوري ، الانترنت : Wwwtitmail.com)
- ٢٨ (المصدر نفسه)
- ٢٩ (دور السعودية في إسقاط حكم الإخوان ، الانترنت www.arabtimes.com)
- ٣٠ (دور المال الخليجي في إسقاط مرسي ، الانترنت : www.alazmena.com .
- ٣١ (المصدر نفسه)
- ٣٢ (التناقض بين الجزيرة والعربية صراع قطري سعودي مصدر سبق ذكره)

- ٣٣ (خفايا الصراع السعودي القطري في اليمن ، سلسلة تقارير ، العدد ٣ السنة الأولى ، مركز دراسات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية في العالم العربي ، صنعاء ٢٠١٣ ص ١١
- ٣٤ (ياسر الزعاطرة ، سطوة المال الخليجي ، الانترنت : www.addustor.com
- ٣٥ (سامي ريفيل ، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية ، ترجمة محمد البحيري ، القاهرة ، دار جزيرة الورد ٢٠١٢ ص ٤٣